

بيان

اجتماع فريق الشخصيات البارزة الرفيع المستوى
المعني بجدول أعمال التنمية لما بعد عام 2015
في بالي، إندونيسيا، 27 آذار/مارس 2013

نحن، أعضاء الفريق الرفيع المستوى المكلفون من الأمين العام للأمم المتحدة بإصدار توصيات بشأن إطار طموح وقابل للتحقيق لجدول أعمال التنمية لما بعد عام 2015، عقدنا اجتماعاً في بالي في إندونيسيا خلال الفترة 25 - 27 آذار/مارس 2013. وقد ناقشنا كيفية إقامة شراكات عالمية ووسائل تنفيذ جدول أعمال التنمية الذي نعكف على وضعه.

نحن نعرب عن تميمنا العالي لأهمية إجراء عملية مفتوحة وشفافة وشاملة للجميع. ونسعى إلى تعزيز الملكية العالمية لجدول الأعمال المشترك. لذا فقد عقدنا مشاورات مع طائفة من الجماعات والأفراد قبل اجتماعنا في بالي وأثنائه بشأن مجموعة من القضايا الإنمائية. وقد استمعنا إلى تقارير من جماعات نسائية، ومن الشباب، والقطاع غير الرسمي، ومن أعضاء في المجالس النيابية وممثلين منتخبين آخرين، كما استمعنا إلى تقارير بشأن النتائج الأولية للمشاورات الوطنية والإقليمية والمواضيعية التي تم تنظيمها من قبل المجتمع المدني والأوساط الأكاديمية والأمم المتحدة والحكومات الوطنية والقطاع الخاص والجهات الأخرى صاحبة المصلحة. ونحن نرحب بالعمق والمعلومات الغنية التي حققتها هذه العملية، ونعرب عن التزامنا بمواصلة المشاورات الموسعة وبإيجاد طرق لإدماج الأولويات التي استمعنا إليها.

خلال الاجتماع الذي عقد في هذا الأسبوع، اتفقتنا بشأن الحاجة إلى تجديد الشراكة العالمية، التي تتيح الوصول إلى جدول أعمال إنمائي تحوُّلي يركز إلى حاجات الناس ويراعي أوضاع الكوكب، والذي سيتحقق من خلال إقامة شراكة متكافئة لجميع الجهات صاحبة المصلحة. ويجب أن تستند هذه الشراكة إلى مبادئ المساواة والاستدامة والتضامن واحترام الإنسانية والمسؤوليات المشتركة وفقاً لقدرات الأطراف المختلفة. وتتمثل رؤيتنا في إنهاء الفقر المدقع بجميع أشكاله في سياق التنمية المستدامة ووضع لبنات البناء اللازمة لتحقيق الازدهار المستدام للجميع.

لقد تبيننا بأنه لا يمكن تحقيق رؤيتنا إلا من خلال تحديد وسائل التنفيذ وتشجيع الشراكات على كافة المستويات، وفي جميع العمليات الإنمائية. وبالتالي ستكون الشراكة العالمية جزءاً أصيلاً من الإطار الإنمائي الجديد لما بعد عام 2015. كما أننا ندرك الحاجة إلى تشجيع جدول أعمال إنمائي موحد ومتسق لما بعد عام 2015 بحيث يُدمج النمو الاقتصادي والمشاركة المجتمعية والاستدامة البيئية. ومن الأمور حاسمة الأهمية أن تكون جميع العمليات الحكومية الدولية لما بعد عام 2015 ونتائجها، بما في ذلك نتائج ريو + 20 ومتابعتها، متسقة وتعزز بعضها بعضاً. كما أن للأمين العام دوراً داعماً مهماً في هذا المجال. نحن نقر بالمبادرات الدولية والإقليمية الأخرى العديدة التي ستدفع بهذه القضايا، إلا أننا نود تسليط الضوء على أربعة مجالات رئيسية تحتاج إلى إحراز تقدم بشأنها من أجل تحقيق رؤيتنا لما بعد عام 2015:

إعادة تشكيل وأحياء الحكم العالمي والشراكات العالمية. لقد أخذت التحديات في علمنا الذي تسوده • ظواهر العولمة تصبح أكثر تعقيداً وشمولاً في طبيعتها، في حين أخذت الجهات صاحبة المصلحة تصبح أكثر تنوعاً وتؤدي أدواراً أكثر. وينبغي أن يكون النهج الذي سنعتمده للتصدي لمثل هذه التحديات قابلاً للتطبيق على المستوى العالمي وفي الوقت نفسه ممكن التنفيذ على المستوى الوطني ودون الوطني ومستوى المجتمع المحلي والمستوى الفردي. لذا فإننا بحاجة إلى تعزيز الحكم العالمي، لضمان أنه ملائم لتحقيق الأغراض التي أنشأ من أجلها، ولتجنب تداخل الجهود وتكرارها، وتشجيع العمل المشترك للتصدي للقضايا الشاملة. وهذا يتضمن التحقق من أن الأمم المتحدة، والأنظمة متعددة الأطراف، وجميع الجهات الفاعلة في التنمية يدعمون على نحو فاعل جدول أعمال التنمية لما بعد عام 2015، ويستخدمون جميع الوسائل المتوفرة للتبادل التقني، والتجارة، والهجرة، والاستثمار، وغير ذلك من الوسائل من أجل تعزيز المجتمعات وحماية حقوق الإنسان. وثمة حاجة لتحسين نماذج التعاون والارتقاء بها على جميع المستويات لدى الحكومات والقطاع الخاص والمجتمع المدني وعلى الصعد العالمية والوطنية والمحلية. ويجب أن تكون ثروة الخبرات التي نشأت عن الأهداف الإنمائية للألفية مرجعاً لجهودنا للمساعدة على تشكيل الحكم العالمي والشراكات لعالمية المستقبلية.

• حماية البيئة العالمية. جدول أعمال التنمية الذي نضعه لما بعد عام 2015 والذي يركز إلى الناس ويراعي قدرة الكوكب، يجب أن يكون قائماً على التزام بالتصدي لتحديات البيئة العالمية، وتعزيز القدرة على الصمود، وتحسين قدرات الجاهزية لمواجهة الكوارث. إن المناخ الأكثر استقراراً والجو النظيف والغابات والمحيطات الصحية والمنتجة ما هي سوى بعض الموارد البيئية التي نستفيد منها جميعاً. لقد تحملت الفئات الأفقر بالعالم أشد تأثيرات تدهور البيئة العالمية. ولقد تدارسنا المجالات التي ينبغي على الإطار الإنمائي لما بعد عام 2015 أن يساعد فيها على التصدي للتحديات البيئية من خلال تعزيز التعاون العالمي تمكين البلدان من التصرف وفقاً لمستوى قدراتها ومسؤولياتها.

• الإنتاج والاستهلاك المستدامان. ينبغي على الإطار الإنمائي المستقبلي أن ينظر في التحديات التي ستنشأ عن وصول عدد سكان العالم إلى ذروته بحلول عام 2050 حيث سيبلغ ما بين 9 إلى 10 بليون نسمة، والحاجة إلى إدارة أنماط الإنتاج والاستهلاك العالمية بأساليب أكثر استدامة وتكافؤاً. كما ينبغي تحقيق تغيير في السلوك بهذا الخصوص في جميع البلدان من أجل استخدام أكثر كفاءة للمقدّرات والموارد البيئية. وهذا يعكس واقع أن جدول الأعمال لجديد هو جدول علمي فعلاً.

• وسائل معززة للتنفيذ. لقد اتفقنا على أنه ينبغي لجدول أعمال التنمية لما بعد عام 2015 أن يحدد بوضوح وسائل التنفيذ، بما في ذلك التمويل من أجل التنمية. ومن الجوانب التي تتسم بأهمية خاصة في هذا المجال، هو تحقيق التزام أكبر لتحسين واستخدام النظم القطرية والنظام العالمي في هذا المجال. كما أن ملكية العملية وعلى كافة المستويات هي أمر حاسم الأهمية. ويجب تحقيق تمويل كاف ومستقر وقابل للتوقع، إلى جانب استخدام الموارد بكفاءة من أجل دعم التنمية. وهذا سيتطلب الإيفاء بالالتزامات المالية الدولية والإقليمية

والوطنية، وتحسين تعبئة الموارد المحلية، وموارد تمويل متعددة وتكاملية ومبتكرة - مثل الاستثمار الخاص، والمسؤولية الاجتماعية للشركات، والأعمال الخيرية، والتعاون ما بين الشمال والجنوب وما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، والشراكات ما بين القطاعين العام والخاص، وتحويل الديون لأهداف إنمائية، وآليات الضمان وآليات السوق. ومن بين المسائل التي تتسم بأهمية خاصة ضبط الملاذات الضريبية والتدفقات المالية غير الشرعية. ومن الجوانب المهمة أيضاً تحسين التبادل المعرفي، وبناء القدرات، ونقل التقنيات، وجمع لبيانات، والتجارة.

- توفرُّ البيانات ومساءلة أفضل بشأن قياس التقدم. نحن بحاجة إلى ثورة في البيانات. فكثيراً ما أُعيقَت جهود التنمية بسبب نقص البيانات الأساسية حول الظروف الاجتماعية والاقتصادية التي يعيش الناس ضمنها. وثمة حاجة لتحقيق تحسينات مستدامة في الأنظمة الإحصائية الوطنية ودون الوطنية، بما في ذلك على المستويين المحلي ودون الوطني، وكذلك توفير بيانات الأساس والتحقق من جودتها وتوقيت توفرها، بحيث تكون مفصلة بحسب الجنس والعمر والمنطقة وغير ذلك من المتغيرات. كما أن توفير أنظمة أقوى للرصد والإبلاغ على كافة المستويات، وفي جميع عمليات التنمية (من التخطيط إلى التنفيذ) سيساعد على توجيه صناعة القرارات، وتحديث الأولويات وضمان المساءلة. وهذا سيتطلب استثمارات كبيرة في بناء القدرات قبل عام 2015. ومن بين الأفكار المقترحة هي استحداث سجل منظم ومحدّث للالتزامات من أجل ضمان المساءلة ورصد الفجوات في التنفيذ. ويجب علينا أيضاً أن نستغل التقنيات الجديدة والإمكانية المفتوحة لجميع الناس للوصول إلى البيانات.

بعد هذا الاجتماع في بالي، سيبدأ الفريق الرفيع المستوى بإعداد مسودة التقرير النهائي. ونحن نشكر جميع الذين قدموا رؤى ومدخلات في جميع الاجتماعات والمشاورات وغير ذلك من الإسهامات. ونحن سنناضل كي نضمن أن التقرير الذي سنقدمه للأمين العام في نهاية أيار/ مايو 2013 سيستجيب لتطلعات جميع البلدان والجهات صاحبة المصلحة وشواغلها ومصالحها، وأنه يتسق مع التزامات جميع البلدان والجهات صاحبة المصلحة. كما نأمل بأن عمل الفريق الرفيع المستوى سوف يحقق جدول أعمال إنمائي موحد ومتسق لما بعد عام 2015.

ونتوجه بالشكر لحكومة أندونيسيا وللمواطنين في بالي على ترحيبهم وحسن ضيافتهم.